

اسم البحث
الجوانب الأساسية للمسئولية المدنية
للشركات عن الأضرار بالبيئة

الباحث

د. / فبيلة اسماعيل وعلان
وكيل كلية الحقوق لشئون البيئة وخدمة المجتمع
جامعة طنطا - مصر

الجوانب الأساسية للمسئولية المدنية

للمشركات عن الأضرار بالبيئة

١- يحفل القرآن الكريم بالكثير من الآيات التى تؤكد على ان الله هو وحدة خالق البيئة ومنظمها وهو الذى وضع النواميس التى تكفل حفظ التوازن البيئى. قال تعالى "الذى جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وانتم تعلمون".^(١) لعلمهم ينظرون إلى السماء فوقهم كيف بيناها وزيناها ومالها من فروج. والأرض مددناها والقينا فيها رواس وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به حبات وحب الحصيد. والنحل باسقات لها طلع نضيد. رزقا للعباد واحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج.^(٢)

ان كل ما خلقه الله فى البيئة قد خلق بمقادير محددة، وصفات معينة بحيث تكفل لها هذه المقادير وتلك الصفات القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية الأخرى التى تشاركه الحياة على الارض. وما أجمل القرآن الكريم حينما يلخص حكمة الاتزان فى البيئة بقوله تعالى "أنا كل شئ خلقناه بقدر".^(٣) فكل شئ خلق بمقدار بحسب علمه سبحانه وتعالى وهو وحدة الذى يعلم ان هذا القدر هو الذى يكفل لاي مكون او عنصر من عناصر البيئة ان يؤدي دوره المحدد والمرسوم له فى هذه الحياة.

وقد كانت هذه الهبات من عند الله لعهد قريب معتبرة وكأنها نتائج طبيعة للحياة فى المجتمع وغطاء الربوبية دائم ومتجدد ولكل البشر. ولكن أتى الاضرار بالبيئة كنوع من دفع الثمن، بمعنى أن هذه الأضرار تعتبر نتيجة للتطور الصناعى والتكنولوجى فى

ميدان الزراعة والصناعة. وبدأت البيئة بالفعل - رغم نظامها البديع وخيراتها الكثيرة - تنوء بما أصابها من جراء ذلك التلوث، وتعجز عن معالجته تلقائياً بما يحقق خير الناس.

ومن تلوث البيئة أخذ الإنسان نفسه يعاني من المشاكل ويذوق من ألوان العذاب بما قدمت يداه. ودفعت البشرية ثمن هذا الاعتداء غالياً، وذلك بنصيب من الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة.

وأضرار التلوث، قد تكون بواسطة أفعال الإنسان مباشرة، وقد تكون بواسطة الشركات، وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن الأضرار والخسائر ذات طبيعة واحدة. فلا فرق بين الأضرار الناتجة بسبب أفعال الإنسان أو بمناسبة نشاط الشركات، فالكل فى دائرة الأضرار بالبيئة سواء، فهو ضرر عن نفس الطبيعة بحيث لا يمكن تجزئته.

فالأمر أذن جد خطير، ويستأهل الوقوف والتدبر على كافة المستويات ومن باب أولى، ضرورة وجود رؤية قانونية شاملة تضع الحلول القانونية العملية التى تجابه تلك الظاهرة من أساسها، والحد من تداعياتها، بل العدالة تقتضى ان نتدبر كيفية التعويض عن مثل هذه الأضرار، خاصة عندما يعجز الأفراد عن المطالبة بالتعويض ازاء عدم وضوح الرؤية القانونية، مع انتشار الضرر انتشارا كبيرا.

٢ - والواقع ان الإدراك الحسى لهذا الأمر بد ينشط، مع وعى كامل بحقيقة الوضع مع نهاية الخمسينات تقريبا، حيث ان امكانية الاستخدام السلمى للطاقة النووية وجهت نظر رجال القانون إلى التفكير فى امكان التعويض عن الأضرار المعزوة إلى الكوارث البيئية التى يمكن ان تنتج عن هذا الاستخدام. وقد تم ذلك على المستوى الدولى حيث ترجم هذا التفكير فى واقع مؤتمر باريس الذى انعقد فى ٢٩ يولية ١٩٦٠، وقد اسفر هذا المؤتمر عن تصور نظام للمسئولية

عن الأضرار المعزوة إلى الكوارث البيئية. وقد ظل هذا النظام إلى يومنا هذا بمثابة النموذج أو المثال المحتذى Le prototype حيث أنه الأكثر كمالاً، والذي بموجبه يمكن أن نفرض على الشركات نظام معين للمسئولية عن الأضرار بالبيئة طالما أن أنشطتها تتسبب في أضرار جسيمة للبيئة التي نحيا بها.

وقد أقرت فرنسا من جانبها نتائج هذا المؤتمر وآلية ذلك، أنها أضافت هذه النتائج إلى قانونها الداخلي، وذلك بواسطة القانون الذي صدر في ٣٠-١١-١٩٦٨ والذي يعتبر تشريعاً عملياً خالصاً إلا أنه - وإلى هذه اللحظة - لم يشهد واقعاً عملياً، حيث أنه لم ينطبق أبداً. فضلاً عن ذلك كانت هناك استجابة أخرى على المستوى الدولي حيث أنه في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٩ وضع مؤتمر بروكسل المبدأ الذي يقضى بتوافر المسؤولية الموضوعية لمالك سفينة نقل "الهيدروكوبور" اتحاد الكربون والهيدوجين عن الأضرار التي سببها التلوث، والتي نتج بسبب تسرب أو طرح النفايات، التي تعتبر مصدراً للضرر فيما بعد، وقد أكدت فرنسا - أيضاً - نتائج هذا المؤتمر وتمثل ذلك في قانون ٢٦ مايو عام ١٩٧٧.

٣ - وواقع الحال يشير إلى أن الكوارث البيئية تتزايد، وتنوع مع تزداد مصادر، وأشكال التلوث الصناعي، وتدخل المشرعين في المقابل يزداد هو الآخر، فمن بداية السبعينات صدرت في فرنسا مجموعة من القوانين التي تهدف إلى حماية البيئة، والتي يمكن أن نطلق عليها اسم "القوانين المنشئة أو المؤسسة"^(٤)، والحال كذلك في مصر فقد أبدى المشرع المصري اهتمامه بشئون البيئة منذ أوائل القرن الحالي من خلال إصداره قوانين متعاقبة تهدف في مجموعها إلى الحفاظ على البيئة بعناصرها المختلفة^(٥)، وقد توجت هذه الحماية التشريعية بالقانون

رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة بعناصرها البرية والمائية والهوائية،
والذى لايعنى صدور الغاء القوانين السابقة، وانما يعد رصيذا مضافا إلى
الرصيد التشريعى، وليس ادل على ذلك من نص المادة الاولى منه والتي نصت
على "مع مراعاة القواعد والاحكام الواردة فى القوانين الخاصة بعمل باحكام
القانون الموافق فى شأن البيئة".

والواقع ان كل التشريعات السابقة، تهدف بصفة أساسية إلى منع الأضرار بالبيئة
وضرورة المحافظة عليها، الا انها رغم كثرتها لم تبين للمضرورين كيفية المساعلة
المدنية، حيث انها خلت من اى نص قانونى عملى يبين امكانية اثاره المسؤولية المدنية
والسبيل إلى ذلك.

الا ان بالتدبر فى هذه النصوص، يمكن ان نلمح ببسر انها ركزت بصفة أساسية
على موقف الشركات التى تخلق أنشطتها أخطارا على البيئة، وان هذه الأخطار ستكون
مصدرا لأضرار جديدة، وأن ذلك يستتبع امكانية اثاره مسؤوليتها المدنية من قبل
المضرورين وأن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، ومجمل القول أن النصوص القانونية
وأن لم تتضمن نصا مباشرا بامكانية وكيفية المساعلة المدنية، الا أنه يمكن ذلك بطريقة
غير مباشرة وفق ما يبدو لنا من مجمل هذه النصوص وسيكون هذا محل النقاط الاولى
من هذه الدراسة. قوانين البيئة تقرر المسؤولية المدنية بطريقة غير مباشرة .

٤ - وأذ كانت قوانين البيئة تقرر المسؤولية المدنية بطريقة غير مباشرة، فانه يبدو
طبيعيا وجود المسؤولية المدنية للشركات التى تتسبب فى الأضرار بالبيئة
بالاستناد إلى المبدأ الشهير القاضى بأن كل من يسبب ضررا للغير بسبب التلوث
فعلية التعويض، او من يلوث يغرم Pollueur - payeur ، فليس من العدل
الاجتماعى ان يجنى صاحب الشئ ثمرته ويستأثر بما يدر عليه من عظيم الفائدة

والنفع، ويترك لغيره من الناس ان يتحملوا مخاطرة، فأولى هو ان يتحمل تلك المخاطر، فمن له النفع، حقت عليه التبعة او الغرم بالغنم. فوفقا لهذا المبدأ الذى هو بمثابة نصح وارشاد لكل مستغل أو مستمر لمنشأة أيا كانت، أن يحتزر من الأنشطة التى يمكن ان تعد مصدرا للتلوث، ومن ثم الأضرار بالبيئة، وعلى المستمر أن يحتاط لذلك.

على ان الاتجاه إلى تحميل مستغل أو مستمر النشاط مصدر التلوث بالمسئولية عن الأضرار بالبيئة يعد أمرا لم يحسم بطريقة نهائية من قبل الفقه والقضاء، لانه مازال يحكم وفقا للاسس او الشريعة العامة فى القانون المدنى، ويمكن القول بأن الاساس التقليدى والاكثر قبولا اليوم هو الاقرار بوجود المسئولية عن التلوث الصناعى والزراعى وفقا للنظرة الشهيرة فى القانون المدنى وهى "مضار الجوار غير المألوفه او اضطرابات الجوار"، فهى مسئولية ذات طبيعة مستقلة عن غيرها وتجد اساسها فى فكرة الضرر، بل يمكن القول بصدد هذه المسئولية أنها مسئولية يظهر فيها اندثار فكرة الخطأ المسبب لذلك الضرر.

وهو ما تؤكد محكمة النقض الفرنسية صراحة عندما قررت أن عدم وجود أهمال او عدم التقصير للمسئول لا يغير من مركزه فى مواجهة المصاب، اى ان القضاء واغلب الفقه يجمع على ان المسئولية عن مضار الجوار غير المألوفة هى مسئولية موضوعية، اى مسئولية بدون خطأ تقوم عند تحقق نتيجة معينة هى ضرر فاحش بالجوار. وواقع الحال يؤيد ذلك فالنشاطات التى تتجم عنها ضررا بالبيئة فى اغلب الاحوال هى نشاطات مشروعة تؤدى إلى تلوث البيئة مما يصيب الجار بضرر نتيجة لتغير مركبات الهواء النظيف على أثر هذه الاستعمالات بالإضافة إلى ما يصاب به الجيران من أضرار تتجم عن التلوث السمعى الحاصلة من بعض الأنشطة المهنية

الصناعية، وفي الجملة وجد في هذه النظرية التفسير القانوني للقول بالمسئولية عن النشاطات المشروعة التي تؤدي إلى تلوث البيئة.

وان كان يمكن الارتكاز أيضا على سطح المسئولية عن حراسة الاشياء وفقا للمفكرة الاولى من المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى، ١٧٨ مدنى مصرى^(١)، فغالبية الأضرار البيئية ناجمة عن تشغيل الآلات والمعدات ذات الطبيعة الخطرة، او تلك التى تحتاج عنايتها الى حراسة خاصة، ففى تأسيس المسئولية عن الاضرار بالبيئة على المسئولية الشئبية ما يحققه العدالة التعويضية، وذلك عن طريق افتراض الخطأ فى جانب الحارس افتراضا لايقبل اثبات العكس، وان الصانع يعتبر حارسا للفضلات المتخلفة عن نشاطه الصناعى من ادخنة سوداء او روائح مقززة او اصوات مزعجة او الانبعاثات الضارة، فكل ذلك وان لم يعد من العقارات، فهى من المنقولات، وبالتالي يمكن حيازتها الامر الذى يمكن القول معه ان لا يوجد خروج عن مضمون الحراسة، ومن ثم فتفقد المسئولية باعتبار حارسا للاشياء غير الحية دون ان يدفع الحارس مسئولية عن التلوث بان هناك حالة ضرورة كانت هى التى الجأت الى تصريف مخلفات مصنعة على النحو الذى تمت به، حتى ولو ثبت انه لم تكن هناك من وسيلة أخرى ممكنة.

ومن الممكن ايضا ان نجد فى نظرية تحمل التبعة الاساس للمسئولية الموضوعية فى مجال تلوث البيئة، فهذه المسئولية - الموضوعية - تقوم على هدف معين هو وجوب جبر الضرر الناجم عن نشاط الفاعل دون البحث عن خطئ، وعلى ذلك يتفق هدفها ونظرية تحمل التبعة، فالعدالة التعويضية هى ركيزة تحمل التبعة، سواء أسست هذه العدالة على قاعدة الغرم بالغنم، او العدالة ، او الخطر المستحدث الذى احتل مركز الصدارة كأساس لنظرية تحمل التبعة، حيث وجدت صداها فى ظل الأنشطة الصناعية والتجارية المولدة للاخطار التكنولوجية ومنها خطر التلوث، بل نادى البعض بجعلها

نظرية عامة تسرى على جميع الافعال التى تصدر من الفرد او المؤسسات او الدولة، ودون ما تفرقة بين الفعل الخاطى وغير الخاطى، فالمسئولية تتحقق لديهم اذا توافر ركن الضرر وعلاقة السببية بين الضرر وفعل التلوث، اى الدعوى لنظرية التبعية الكاملة (تبعيه ربح - نشاط - سلطة)، وسنجد ان نظرية تحمل التبعة تكفى للقول بالمسئولية التلقائية للمتسبب فى النشاط الضار اذا اقترنت هذه التبعة بمظلة تأمينية تكفل دفع التعويض، حيث يجب على صاحب النشاط ان يدخل فى اقتصاديات مشروعة المصاريف الخاصة بتحمل تبعة النشاط.

ومقابلة للاتجاه الموضوعى للمسئولية مستمر النشاط مصدر التلوث والاضرار، هناك الاتجاه الشخصى للمسئولية، حيث طالب بعض الفقهاء بتأسيس مقاضاه مستغل او مستمر النشاط مصدر التلوث وفقا لنص المادة ١٦٣ مدنى مصرى، ١٣٨٣ مدنى فرنسى^(٧) والتى توجب ضرورة اثبات الخطأ كشرط ضرورى لاغنى عنه لتحريك دعوى المسئولية ضد المعنى هنا. الا اننا سنجد ان فكرة الخطأ هنا كركن لابد منه لامكان اثاره دعوى المسئولية ضد مستمر النشاط مصدر التلوث، تعتبر فكرة يصعب ضبطها، ولاسيما ونحن بصدد نشاط تقنى، اما ان يكون صناعيا او زراعيا او تكنولوجيا، بحيث يصعب ضبط وتحديد فكرة الخطأ الامر الذى سيؤدى إلى أن تصبح دعاوى المضرورين فى هذا الخصوص كرماد تذروه الرياح فى يوم عاصف.

ولنضرب مثالا على ذلك المواد الملقاة فى المياه بصعب القول بصدددها بأنها السبب المباشر فى احداث الضرر موضوع دعوى التعويض حيث ينجم عن هذه المواد اجسام كيميائية جديدة تذوب فيها مع العديد من الملوثات الأخرى مما يتعذر الوقوف على هذا الخطأ دون الرجوع إلى خبراء فنيين، لا يستطيع الاشخاص العاديين تحمل نفقاتهم الامر الذى جعل البعض يقرر ان الاعتماد على هذا النظام للمسئولية عن تلوث المياه

يؤدى إلى الشعور بالاحباط، بل ان الامر يبدو اكثر تعقيدا وصعوبة ازاء النشاط او الصورة الغالبة للنشاطات الصناعية والتجارية، فالتلوث الناجم عن نشاط هذه المشروعات بما تفرزه من ادخنة، ونفايات ، تؤدى إلى تلوث البيئة رغم ان هذه النشاطات مصرح بها، وقد اتبعت المشروعات المواصفات الفنية لاصول هذه الصناعة، ورغم ذلك نالت البيئة المحيطة قسطا من التلوث.

وهنا يتم التساؤل عن الخطأ الذى يمكن نسبته إلى هذه النشاطات، ولاسيما بعد ان يثبت ان المستغل لهذه المنشأة قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة والاكثر جدائة بما يجعل سلوكه متفقا مع المألوف، بل واكثر من ذلك عندما يستعين فى هذه الاحتياطات باستخدام احدث ما وصل اليه العالم فى العصر الحديث.

وان كان الامر كذلك، ولكن ذلك لايعنى استبعاد هذا النظام للمسئولية المدنية، ولكن يمكن تطويع قواعده وما يتلائم مع الطبيعة الخاصة الناجمة عن تلوث البيئة...، وهذه الموضوعات ستكون محور البحث فى المبحث الثانى اساس المسئولية المدنية فى مجال تلوث البيئة "الأساس الموضوعى والشخصى"

٥ - واذا كان محور المسئولية الموضوعية او اللاخطئية - التى يميل إليها الفقه والقضاء - يقع ويرتكز بالدرجة الاولى على مستغل او مستمر النشاط مصدر التلوث والضرر، فهو المسئول الاول عن تعويض الأضرار، وينتج عن إثارة دعوى المسئولية ضده إمكانية ممارسته دعوى الرجوع ضد الغير الذى يكون قد ساهم من جانبه فى احداث الضرر، الذى تولى المستمر دفع التعويض عنه كاملا، ويصرف النظر عن هذا الرجوع الذى يستمد اساسه من القانون، فان بعض الشركات ستجد نفسها - وفق اسباب عملية - مواجهة بداءة بدعاوى المضرورين الذى يكون سببها - غالبا - الأضرار التى مصدرها النفايات التى

تتخلص منها الشركات، وذلك لأنها ملتزم بفصل هذه النفايات، مع ضرورة التخلص منها وفق طرق تكنولوجية، بحيث لا يتولد عنها ضرر ما بالبيئة، ومن هنا لزم التعرض "للتزام بفصل النفايات

وحتى مع تحقق الالتزام بفصل النفايات، نجد ان يمكن ان يعترض دعوى المسؤولية عن الأضرار بالبيئة صعوبات، يمكن تلخيصها في صعوبتين الأولى صعوبة اثبات رابط السببية بين النشاط والضرر، أما الثانية فتتمثل في نوعية الأضرار، فالأخيرة متنوعة ومتعددة، قد تصيب الانسان، وقد تصيب الاشياء الو الطبيعة ذاتها.

ونظرا لتعدد هذه الأضرار وتشعبها، فلا يخفى على الفطنة حجم الصعوبات التي ستجلى عندما يتعلق الامر بتحديد الدعوى التي سترفع وكيفية ضبطها وفق تكييف قانوني سليم، وهذا ما سيقودنا إلى البحث عن معنى "الضرر البيئي الخالص"، وهل الأضرار من هذا الصنف يمكن ان تؤسس دعاوى المضرورين الناشئة عنها وفقا لمبادئ المسؤولية المدنية، وهذا مايتناول في المبحث الثالث "الصعوبات التي تعترض دعوى المسؤولية عن الأضرار بالبيئة "الضرر البيئي الخالص"

٦ - وما لاشك فيه أن خصوصية قوانين حماية البيئة توجب القول بأنه يعد امرا طبيعيا ان يهيا وضعا ممتازا لطالب الدعوى، وذلك لضمان حصوله على التعويض، وليس هناك افضل من مظلة التأمين، لذلك اوصى مؤتمر Lugano في مادته الثانية بأنه من الافضل ان تقوم الشركات بالتأمين ضد المسؤولية عن الأضرار بالبيئة وبذلك:-

(١) لضمان عدم إرهاب ميزانية هذه الشركات لان بعضها يتخصص في صناعات ضرورية للأمن القومي، فمن الظلم وضع كل العبء عليها، وانما يمكن توزيعه من خلال نظام التأمين، حيث ان كل مرة يكون

المسئولية المغطاة بالتأمين فإنها تمارس مهمة توزيع عبء الاضرار عن طريق نظام التأمين، وتتحقق تلك الوظيفة على خير وجه بالنسبة للمخاطر الجسيمة الناشئة عن استعمال الطاقة النووية او بعض الآلات والتجهيزات الحديثة.

(٢) نضمن حصول المضرور عن التعويض، فمن خلال اعتماد التأمين فى نظام المسؤولية الموضوعية، والتي تقوم على ان أى شخص يصاب بضرر بسبب تصرف شخص طبيعى او اعتبارى يكون له الحق فى مطالبة هذا الاخير بالتعويض، بحيث ان نظام التأمين يستوعب المسؤولية القائمة على الخطأ ونظرية المسؤولية القائمة على المخاطر.

وان كان تأمين المسؤولية يمثل الفضل وسيله لضمان الوفاء بالحق فى التعويض لمن قد يصابون بالضرر بسبب نشاط المسئول، والتي تمثل حمايتهم اساس تأمين المسؤولية، الا أن هذا القول وان يحقق مصلحة المضرور الا انه يصطدم بالقواعد العامة لعقد التأمين من ناحية، اما الاخرى فقلما تنطبق شروط المسؤولية عن اضرار التلوث على النظم التأمينية.

فالقاء مياه ملوثة فى نهر، او بث دخان فى الجو يكون فى الأعم الأغلب عن عمد واردة، ومن ثم فليس بالامكان اعتبارة امرا غير متوقع، ولا مستقلا عن ارادة المستأمن، ومن جهة اخرى فان الكثير من حالات التلوث لا تكون ايضا فجائية لان التلوث ظاهرة تحدث - فى الواقع - بشكل تدريجى او متصاعد بحيث لا تتكشف الا بعد مدة من الوقت.

لذلك اظهر المؤمنون فى البداية تردد فى تغطية أخطار التلوث ما لم يكن الخطر فجائية عن حادثة عرضية تماما. الا ان موقفهم بعد ذلك اتسم بشئ من المرونة، بحيث

تخلو عن شروط الفجائية، كما سلمو ضمنا بان كلا من فكرة الحادثة او احتمال هي من الافكار النسبية، وان الاحداث القابلة للتأمين لا تتسم جميعها بنفس الدرجة من الاحتمال، مستلهمين بهذا الشكل بعض الافكار الخاصة بتأمين الاخطار النووية.

وفى هذا المجال نذكر وثيقة التأمين النموذجية الفرنسية المعروفة باسم وثيقة Garopol الذى استحدث مجالات تأمينية جديدة، مثل تغطية اخطار التلوث الطارئة والتدريجية معا، وكذلك تغطية الحوادث غير الفجائية، لانها لم تكن متوقعة بالنسبة لصاحب النشاط ايضا لم تكن الخسائر التى تتم تغطيتها مقصورة على ما يتم افرافة فى الهواء او فى الماء بصورة عرضية، بل عقد Garopol كان يقوم بتغطية كل الحوادث الناتجة عن الروائح والضوضاء، وكذلك المشاكل الناتجة عن التغير فى درجات الحرارة. بل ان هذه الوثيقة كانت تفصل بصفة خاصة للمسئولية المدنية التى تثبت فى حالة الضرورة او بناء على امر ادارى لمنع التلوث.

والواقع ان تجمع Garopol لم يتطور بالصورة المتشعبة لاسباب متعددة، فمن ناحية كان العديد من المسؤولين عن الشركات يظنون - ومازالو - ان الغطاء التأمينى الناتج عن وثيقة التأمين ضد الحرائق والانفجارات تعطى ضمان كاف، ومن ناحية اخرى فكبار رجال الأعمال المعنيين كان تجمعهم فى صورة جمعية مشتركة املا ضعيفا للغاية بسبب تحديد ثلاثون مليون فرنك كحد اقصى لهذا التجمع. إلى جانب ان الملفات كان يتم بحثها بحذر شديد، بمعدل كل خمس طلبات يقبل طلب ويرفض الباقي بسبب عدم كفاية مستوى الامان فى الموقع المراد التأمين عليه.

وبعد عشر سنوات قرر اعضاء Garopol وضع حد لنشاطهم وفكرو فى تكوين تجمع جديد اخذ اسم "تأمين التلوث" Assurance Pollution مختصرا يرمز اليه "Assurpol" وبدأ هذا التجمع فى ممارسة نشاطه اعتبارا من يناير ١٩٨٩ بقدرة

تعاادل اربع مرات قدرة تجمع Garpol والقدرة المالية للتجمع الجديد تساوى ١٩٢ مليون فرنك فى العام ويمكن ان تصل إلى ٢٧٠ مليون فرنك وذلك بفضل مشاركة المجموعة الإيطالية المعروفة باسم Inquanamento "انكيناييتو".

ويتمثل نشاط التجمع الجديد فى اعادة التأمين والتنازل عن المخاطر فى مجال الاعتداء على البيئة من جانب الشركات والتجمعات الاخرى. فهذا التجمع تجمع لاعادة التأمين المشترك بنظام الحصص ... وتتكون اجهزة التجمع من الجمعية العمومية مجلس الادارة ، اللجنة الفنية ، لجنة تسوية الحوادث ، اما الانضمام إلى التجمع فهو لكل شركة تأمين او اعادة تأمين مصرح لها بالعمل فى جهورية فرنسا. ويصدر التجمع اعتبار من ١٩٩٣/١٢/٣١ وثيقة تأمين واحدة فريدة وتتسم بالتجديد بالمقارنة. بما كان يوجد فى ذلك الوقت فى سوق التأمين.

واعتبار من اول يناير ١٩٩٤ ظهرت وثيقة جديدة تحمل اسم "المنشآت الارضية الثابتة الصناعية تجارية". ومبدأ التأمين ظل هو المبدأ المعمول به فى ظل وثيقة Assurpol ولكن كان لابد من التكيف مع حاجات السوق. وعرض على التجمع مجموعة من التعديلات تتعلق بحالات الاستبعاد من التأمين وبمجال تطبيق التأمين الذى من الممكن توسيعه خصوصا فيما يتعلق بنطاقه الزمن. وسوف نتعرض فى هذا المبحث لاحكام هذه الوثيقة "التأمين ضد اخطار التلوث"

وفى النهاية نرجو ان نكون قد اسهمنا اسهما متواضعا فى بحث جوانب هذا التحدى الذى كشف عنه مظاهر التقدم العلمى وهو الاخطار التى تواجه البيئة وكيفية معالجتها والحد من تداعيتها.

الهوامش :-

- ١ - صورة البقرة آية ٣٢.
- ٢ - صورة ق آيه ٦-١١.
- ٣ - صورة القمر آية ٤٩.
- ٤ - على سبيل المثال قانون ١٠ يولية ١٩٧٩ الخاص بحماية الطبيعة، قانون ١٥ يولية عام ١٩٧٥ الخاص بكيفية التعامل مع النفايات وطريقة فصلها بالترسيب الكيماوى. قانون ١٩ يولية ١٩٧٦ الخاص بتصنيف الانشاءات والمصانع بهدف حماية البيئة من اخطارها . قانون ١٢ يولية ١٩٧٧ الخاص بضبط ورقابة المنتجات الكيماوية. فضلا عن العديد من القوانين التى تنظم كيفية مقاومة التلوث السمى، ومحاربة تلوث المياه والحد من ذلك وهو قانون ٣ يناير ١٩٩٣... الخ. من القوانين إلى تهدف إلى حماية البيئة.
- ٥ - فى مصر على سبيل المثال قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف المتخلفات السائلة والامية والصناعية. والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث. الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣، الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٤/٣٦ بانضمام مصر للاتفاقية.
- ٦ - تنص المادة ١٦٣ مدنى كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض. وتنص المادة ١٣٨٣ مدنى فرنسى بان الانسان لا يلزم بتعويض الضرر الناشئ عن فعله فقط بل الناشئ ايضا عن اهمالة وعدم تبصره..